بنيت اذا نوى معناه راجع الى المضاف اليه والاضافة لادنى ملابسة
لان هذا المعنى في الحقيقة للحرف كما علمت فلا عبرة بكلام من قال
ان الضمير راجع الى نفس معنى المضاف اليه اي مدلوله المطابقي
من غير نظر الى لفظ مخصوص بخلاف نية لفظه فانه يراد خصوص اللفظ
الملحوظ الى الفرق بينهما حيث اعرب على هذا وبني على ذاك بان
اللفظ في الاول مقصود كانه مصرح به وفي الثاني حاصل غير
مقصود المؤدي الى التحكم الذي لا دليل عليه ثم ان شيخنا العلامة
الامير بعد ما رد هذا الكلام قال بل لو قيل ان المنوي دائما لفظ
المضاف اليه وانه يجوز مع ذلك الاعراب والبناء على حد نحو يوم
اذا اضيف الى الجمل لكان انسب واسهل لما في كونه في علل البناء
لضعفها والبناء الجائز يكتفي فيه بسبب ما فانهم يعللونه
بما لا يخفى ضعفه اه ولا يخفى ما فيه من الترجيح بلا مرجح الا ان يجاب
بما اجبنا به عن كلام عصام وانت خبير بان كلام عصام لا ضعف فيه
على الوجه الذي قررناه به وقيل علة بنائهما مناسبتهما
بالحروف في الحاجة الى المضاف اليه لكونهما امورا نسبية وهذه
المناسبة غير معتبرة مع وجود المضاف اليه لان الاضافة الداعية
الى الاعراب تنافيها وقيل بنيت تشبيها بالحروف لتعلقها
بالمحذوف بعدها تعلق الحروف بغيرها اه وهو قريب مما قبله
فاعتبره تامل وقال المرادي بنيت لشبهها بحرف الجواب

في الا

في الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود
والافتقار ولا يخفى ما فيه من التحكم ايضا الا ان يجاب بما سلف
وتعليل المرادي ماخوذ مما ذكره ابن مالك انها اشبهت الحرف
لفظا بالجمود لانها لا تثنى ولا تجمع ومعنى للافتقار لما الى غيرها
في بيان معناهما وكان مقتضى هذا بناؤهما دائما مفتوحة ام لا
غير انهما عارضهما شبه الاسماء التامة الدلالة بان اضيفت للاضافتين
الصريحة وما في حكمها وجرت مجرى اسما للتنكير فوافقتها
اعرابا فاذا قطعت منويا معنى الثاني اشبهت حروف الاجابة
في الاستغناء بها عن لفظ ما يليها فانضم ذلك الى السببين فبنيت
اه ولا يخفى ما فيه من التكلف بكثرة الاعتبارات فيبقى الضعيف
هو الاول وعليه المعول وقيل بنيت لشبهها بالغايات في
الوقف عليها دون ما بعدها اه وهو اولى لما فيه من تعليل الشيء
بنفسه لان الغايات هي قبل وبعد واخواتها كالجهات وتقدم وجه
التسمية وانما بنيت على حركة للتخلص من التقاء الساكنين
او للعلم بان البناء عارض وكانت ضمة جبرا باقوى الحركات وقيل لما فاتها
وفيه انها تعرب بالضم ايضا كما سلف الا ان يقال بناء على الغالب

الفصل الثالث في كونهما معرفة او نكرة

هي على الوجه الاول نكرة لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذا
نونت كسائر الاسماء النكرات وقال بعضهم هي معرفة بنية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)